اقتصاد

منفذ البوكمال يبدأ بالسيارات الخاصة وتقل الأفراد وتحضيرات لعبور البضائع

| عبد الهادي شباط

كشف مدير في الجمارك لـ«الوطن» عن بطء بحركة العبور في منفذ البوكمال الحدودي مع العراق، بمعدل ثلاث سيارات يومياً، أغلبها سياحية خاصة، لنقل الأفراد، بينما لم تسجل حتى الآن حركات عبور لشاحنات وبضائع، بانتظار تسوية بعض المتطلبات الإدارية والتنظيمية من الجانب العراقي، مثل طلب فيزا من السفارة العراقية في دمشق، بينما يقدم الجانب السوري كل التسهيلات لتنشيط حركة العبور والتبادل التجاري بين البلدين من خلال هذا المنفذ الإستراتيجي، مثل إعفاء سائقي الشاحنات والسيارات العمومية والمجموعات السياحية.

ولفت إلى أن المعبر بات يتمتع بمعظم التجهيزات اللازمة لعمله من مستلزمات فنية وأجهزة وتقانات وكوادر بشرية.. وغيرها، إذ يتوافر أكثر من ٣٠ عنصراً يعملون في المعبر، من ضمنهم رؤساء أقسام ومراقبون، وأنه يتوقع تأمين جهاز ماسح «سكنر» للمنفذ خلال الفترة المقبلة.

وبيّن أن كل الدوائر ذات العمل المكمل للمنفذ بات لها ممثلون، مثل النقل والمصارف والتأمين والهجرة والجوازات والزراعة.. وغيرها، معتبراً أن هناك متابعة لعمل المنفذ، وتأمين كل احتياجاته، ما يسمح بتنفيذ المهام به، وهو ضمن خطة تعمل عليها الجمارك لتطوير كل المنافذ الحدودية، وتحسين الخدمة فيها، وتأمين كل متطلبات العمل الجمركي والعمل لتأهيل مختلف المنشآت والبنى التحتية فيه، وخاصة الضرورية التي تحتاجها طبيعة العمل الجمركي، لافتاً إلى أن كلف التأهيل تجاوزت مليارات الليرات، إذ تم إنجاز جملة من العقود لتأمين الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات، وهو ما سمح بتوافر حد مقبول لكل الخدمات اللازمة والمطلوبة، إضافة إلى إيصال خدمة الاتصالات الهاتفية وتوفير البنية التحتية لأعمال الأتمتة والأعمال الحاسوبية.

لدينا تشريعات تفتح أبواب الفساد وتسمح للتجار بالتحايل

بكر لـ«الوطن»: من الأفضل أن يدرس المصرف المركزي مشروع قانون لحماية الليرة

| علي نزار الآغا

تنشط مبادرات دعم الليرة السورية في أوساط قطاع الأعمال السوري الخاص، والكل أصبح على علم بها، وينتظر مفاعيلها على الأرض، ما يقتضي السؤال عن مبادرات بعض المؤسسات الكبرى مثل مجلس الشعب، على اعتبار أن معيشة «المواطن» تعدّ هاجساً أساسياً لعملها.

وعليه، نقلت «الوطن» السؤال إلى عضو مجلس الشعب الآن بكر، الذي قال: إنه «يقدّر كل مبادرة أهلية ومجتمعية تهدف لتحسين الواقع الاقتصادي والمعيشي»، وتحول بالحديث إلى السؤال عما قدمته الحكومة فيما يخص مشروع قانون الاستثمار الجديد على مدار ثلاث سنوات ونصف السنة، منوهاً بأن تحسين سعر الصرف الطويل الأجل واستقراره لا يتم عبر عمليات التدخل النقدي، إذ إن ضخ القطع الأجنبي في السوق سيكون له أثر آني ومرحلي في تحسين سعر الصرف، ما يعني أن الاستقرار يقتضي سياسات اقتصادية واعية وناجحة وناجعة، حيث تنعكس على كل مواطن سوري.

وأضاف: «المفروض أن يوجد قانون استثمار، مشجع للمستثمرين»، مبيناً أنه بدل عشرات التشريعات الضريبية التي تسهل للتجار ورجال الأعمال أن يتهربوا ضريبياً، وأن يدفعوا للخزينة ما يشاؤون، وفيها أبواب واسعة للفساد، والتحايل على القوانين، بشكل مشروع قانوناً، فإنه من المفروض وجود قانون واحد للتشريع الضريبي، وهو ما لم تقدمه الحكومة خلال السنوات الثلاث ونصف الماضية.

وعند الإشارة إلى وجود مشروع قانون جديد للاستثمار، وآخر خاص بالضرائب، قال بكر: «نعم، لكننا نسمع بذلك فقط»، منوهاً بأن أعضاء مجلس الشعب يطالبون الحكومة والوزارات بشكل مستمر بمشاريع القوانين تلك، لافتاً إلى وجود مشكلة في التأخير بإعداد مشاريع القوانين، وتقديم التشريعات لمجلس الشعب، الذي يقوم بدوره، ويدرس مشروعات القوانين الواردة من الحكومة، بشكل وافٍ وواعٍ، ويتم تصويب العديد من المواد، وحذف بعضها، أو تعديلها، أو إضافة مواد جديدة.

ونوّه بأنه حتى الآن، ليس لدينا قانون جاذب للاستثمار، ولا قانون موحد للتحصيل الضريبي، إذ يوجد ٢٦ قانوناً، ما يسهل التحايل على خزينة الدولة، لافتاً إلى أن رسم الإنفاق الاستهلاكي في المطاعم بنسبة ١٠٪، على سبيل المثال، لا تصل إلى خزينة الدولة كما يجب، إذ يتم التحايل عليها، رافضاً موضوع التقدير القائم بحسب الاتفاقيات المبرمة بين المالية وأصحاب المطاعم بتحديد مبلغ ثابت عن كل كرسي، على حين المطلوب وجود ضوابط ومعايير واضحة، وليس اتفاقيات، بتكاليف متباينة، والمطلوب تشريع ضابط.

وعليه، أكد بكر أن الحكومة تتأخر في إعداد مشاريع القوانين، مشيراً إلى أنه حالياً يتم العمل على عدد من مشاريع القوانين، ليست ذات أولوية، على حين المهم بالنسبة للحكومة أن تحدد أولوياتها في إعداد مشاريع القوانين، والأولوية يجب أن تكون لإنجاز مشاريع قوانين الاستثمار والضرائب.

وأضاف: «للأسف، هناك سياسات حكومية تزيد من معاناة المواطن، ولا تخفف عنه»، وعن أسباب ذلك، بيّن بكر أن البيروقراطية الإدارية تعطل العمل الحكومي، ويعاني منها المواطن في عدة مواقع، وهذه البيروقراطية شكل من أشكال الفساد.

وعن مشروع قانون حماية الليرة السورية، ومتابعته من مجلس الشعب، أكد بكر أن لا علم له به، وفي حال كان فعلاً يتم العمل عليه لدى الحكومة من العام ٢٠١٣، «فهو بحاجة لعدة أعوام إضافية أيضاً».

وفي معرض جوابه على سؤال حول المعوقات التي تحول دون اقتراح مشروع كهذا من مجلس الشعب، أو متابعته، حيث يكون مبادرة للمساهمة بضبط سعر الصرف، بين أن الدستور أعطى مجلس الشعب الصلاحية لاقتراح مشاريع القوانين، لكن، لا يمكن عملياً اقتراح مشروع قانون لحماية الليرة وإلزام الحكومة به، وليس هناك أدوات لتنفيذه، مبيناً أن الأفضل أن يدرس قانون كهذا من مصرف سورية المركزي، ووزارات المالية والاقتصاد، والحكومة ككل، ثم يأتي دور مجلس الشعب بدراسته وتعديله ما يناسب الواقع، ومن ثم فإن المجلس داعم ومساند لإقرار أي مشروع قانون.

وختم بالقول: «في كل جلسة لمجلس الشعب تحضر فيها الحكومة، أو أي وزير معني، يكون موضوع الليرة السورية هاجساً أساسياً في طروحات الأعضاء»، منوهاً بأن يؤخذ في الحسبان الأسباب الموضوعية لانخفاض الليرة، وخاصة ظروف الحرب الإرهابية على سورية، ليتم التركيز في الطرح على الأسباب غير الموضوعية.

حاجة سورية من الإسمنت ٢٠ مليون طن سنوياً والإنتاج لا يكفي

صرّوف: معامل الإسمنت مكلفة ولهذا لا بد من التشاركية

| هناء غانم

كشف مدير عام المؤسسة العامة للإسمنت أيمن نبهان عن دراسة عروض لشركة عالمية لإقامة خطوط جديدة في عدرا وحماة وطرطوس، إضافة لدراسة إعادة تأهيل معمل العربية في حلب، وإقامة خطوط جديدة في شركة الشهباء بحلب، وطرح مشروع إعادة تأهيل خط إنتاج السيراميك في حماة للاستثمار.

جاء ذلك خلال ملتقى الأعمال الخاص بقطاع الاسمنت في سورية ٢٠١٩، الذي أنطلق أمس، في فندق بلو تاور بدمشق، بحضور رسمي لوزارة الصناعة، وعدد من أصحاب الفعاليات الاقتصادية، ووفود من الصين والعراق ودول أخرى، حيث بين نبهان أن حجم الطلب المتوقع في بداية الإعمار تقدر بين ١٥ و٢٠ مليون طن إسمنت سنوياً، وانطلاقاً من المسؤولية في سدّ هذه الفجوة، قامت المؤسسة العامة للإسمنت بطرح جميع الخطوط الإنتاجية المتوقفة للاستثمار، كما شجعت القطاع الخاص الوطني والشركات من الدول الصديقة للاستثمار في هذا القطاع المهمّ عبر التشاركية، مشيراً إلى إن جميع أضابير هذه المشاريع موجودة في المؤسسة، وبإمكان أي مستثمر الحصول عليها.

وأشار نبهان إلى أن الملتقى يؤسس لمرحلة استثمارية مهمة، وسوف يكون منصة لمناقشة سبل تمويل المشاريع الاستثمارية، ومشاريع صناعة الإسمنت التي تتطلب مئات مليارات الليرات، كما إنه فرصة مهمة لعدة نواح، أولاها طرح الأفكار وتبادل الخبرات والمبادرات، ومن ناحية أخرى، فإنه يشكل فرصة لدراسة حاجة البلاد من الإسمنت، ومناقشة سوق التمويل للمشاريع الاستثمارية عن طريق القطاع الخاص والدول الصديقة، والتعرف على أفكار جديدة، خاصة وأن خطوط إنتاج الإسمنت الموجودة حالياً عمرها ٤٠ عاماً، إضافة إلى التعرف على رؤية المؤسسة المستقبلية لصناعة الاسمنت في سورية.

وأكد نبهان حاجتنا لبنية تشريعية جديدة، أو مجلس أعلى للإشراف على صناعة الإسمنت، والعمل على إيجاد صيغة تشاركية مع القطاع الخاص، لافتاً إلى أن هناك فجوة كبيرة يعانيها قطاع الاسمنت في سورية، تتمثّل بين الإنتاج وبين متطلبات المرحلة القادمة.

من جهته، بين ممثل شركة «سينوما» الصينية العاملة في مجال إشادة معامل الإسمنت، ورجل الأعمال عبود صروف أن التشاركية هي الحلّ الأمثل لمشاكل مصانع الإسمنت المكلفة جداً في سورية، ولا سيما أن هناك مستثمرين قادرين على التعاون مع القطاع العام.

وأكد صروف وجود شركات شقيقة للشركة التي يمثلها تعمل في سورية حالياً، وأبدى استعداد الشركة لتمويل مستثمرين، لكن ضمن شروط وضمانات مقبولة من الجهات المعنية في الصين.

بدوره، أكد مدير الشركة المنظمة للملتقى جبرائيل الأشهب أهمية التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بقطاع الإسمنت منذ التصنيع وحتى التنفيذ، مشيراً إلى أن ذلك سيسهم في تلبية متطلبات الشركات العاملة ومتطلبات إحداث شركات جديدة.

ونوّه جبرائيل بأهمية المشاريع التي يمكن أن تنفذ في قطاع الإسمنت بشكل عام، وللسوق السورية بشكل خاص، حيث كان هناك عروض من رجال أعمال من وفود مختلفة، من مصر والعراق ولبنان، إضافة للشركات المحلية، مشيراً إلى أن الهدف من الملتقى هو تسليط الضوء على قطاع الإسمنت، ولاسيما في مرحلة إعادة الإعمار والتطرق إلى التحديات والصعوبات والمشكلات التي تعترض مسيرة العمل وعلى رأسها اليد العاملة الخبيرة في هذا القطاع والتي هي بالأساس قليلة.

وأمل أن يخرج الملتقى بتوصيات تعطي قيمة مضافة لقطاع الاسمنت، وخاصة لجهة استقطاب الشركات المتخصصة من الدول الصديقة، حتى تعطي قيمة مضافة لمصانع الإسمنت التي تم ترخيصها مؤخراً، مبيناً أن حاجة سورية من الاسمنت سنويا لا تتجاوز ٢٠ مليون طن، والإنتاج الحالي لا يكفي، لذلك من المفترض أن تغطي المصانع الجديدة الداخلة في الخدمة الفرق بين الإنتاج والحاجة.

> نبهان: نحتاج إلى مجلس أعلى للإشراف على صناعة الإسمنت

معامل بلاستيك ومزارع «تسرق» الكهرباء في ريف دمشق

| رامز محفوظ

صرح مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» بأن الاستجرار غير المشروع له تأثير كبير وضرر على المنظومة الكهربائية بالكامل، مؤكداً وجود حملة دائمة لضبط الاستجرار غير المشروع للطاقة الكهربائية، وتم تنشيط هذه الحملة خلال الأسبوع الماضي، إذ تم تحرير عدد كبير من الضبوط شملت منشآت صناعية وزراعية سياحية ومنازل، مبيناً أن أغلب المخالفين معامل البلاستيك والمزارع في مناطق ريف دمشق، مشيراً إلى أنه ستتم متابعة عملية تكثيف الجولات بهدف الحفاظ على الطاقة الكهربائية والحفاظ على أموال الدولة.

وفيما يخص وضع المنظومة الكهربائية في الريف أوضح المصدر أنه تم خلال فترة الصيف إجراء صيانة كاملة للمنظومة الكهربائية في كامل ريف دمشق تحسباً لموسم الشتاء، والصيانة جاءت ابتداء من المحطات وخطوط التوتر المتوسط ومراكز التحويل وشبكات المنخفض.

وبين أن هذه الإجراءات يتم اتخاذها كل عام بهدف الوصول إلى شتاء مريح للمواطنين من ناحية الأعطال، لافتاً إلى أنه تم وضع عدد كبير من محطات التحويل في مناطق إعادة الإعمار، وهناك إمكانيات متاحة يتم العمل ضمنها، منوهاً بأن المنظومة الكهربائية في مناطق إعادة الإعمار بحاجة لعمل كبير جداً، ويتم العمل لتحسين المنظومة الكهربائية ضمن الإمكانات المتاحة ضمن هذه المناطق التي هي بحاجة للكثير من العمل.

وأشار المصدر إلى أنه بسبب عدم اكتمال المنظومة الكهربائية في مناطق إعادة الإعمار قد يكون فيها بعض الأعطال أكثر من غيرها من المناطق الأخرى في الريف، لافتاً إلى أنه بالنسبة للتقنين لا تمييز بين مناطق إعادة الإعمار وغيرها من مناطق الريف.

وبالنسبة لموضوع التقنين في ريف دمشق بين المصدر أن وزارة الكهرباء دائماً تعمل لأن يكون التقنين بأدنى حالاته، وهناك مساعٍ لأن يكون التقنين بأدنى حالاته في كامل ريف دمشق، مبيناً أنه لا يمكن تحديد ساعات التقنين في الريف حتى يبدأ موسم الشتاء، لافتاً إلى أن موضوع التقنين مرتبط بكمية الطاقة المتاحة وحسب الطلب على الطاقة وهذا الأمر مرتبط كذلك بالكمية المتوافرة من المازوت والغاز.

عروض خطية للنفقات فوق ١٥ ألف ليرة

رئاسة مجلس الوزراء تطلب من لجان المشتريات سبر الأسعار في السوق

| الوطن

طلبت رئاسة مجلس الوزراء من الجهات العامة كافة التقيّد بسبر الأسعار في السوق المحلية وتحري مصلحة الجهة العامة والتأكد من عدالة الأسعار وجودة المواصفات وعلى مسؤولية لجان المشتريات، وذلك عند تأمين الاحتياجات وتقديم الخدمات عن طريق لجان الشراء المباشر، إضافة لذكر نوعية المواد ومواصفاتها الفنية وبلد المنشأ على الفاتورة وعروض الأسعار وتاريخ الحصول عليها.

وفي تعميم لها، طلبت رئاسة المجلس من لجان الشراء الحصول على عروض خطية للنفقات التي تزيد قيمتها على ١٥ ألف ليرة سورية، والتأكد من تسجيل رقم السجل التجاري (في حال وجوده) والعنوان الصريح للبائع أو مقدم الخدمة، وتوقيع العروض والفاتورة من قبل كامل أعضاء لجنة المشتريات.

كما طلبت عدم تجزئة النفقة الواحدة والتقيد بالبلاغات والتعاميم الناظمة لذلك، ومسك سجل خاص بالمشتريات لدى المديرية المالية أو محاسب الإدارة، مرقم ومدوّن عدد صفحاته في بداية السجل وموقّع من قبل محاسب الإدارة أو المدير المالي، على أن يسجل فيه كل المشتريات ومهما بلغت قيمتها وفق بيانات الفاتورة، إضافة لموافاة الدوائر المالية بقوائم ربع سنوية عن المشتريات من واقع السجل المخصص لذلك.

وطلبت أيضاً عدم تبرير ارتفاع أسعار المواد والخدمات المقدمة عن الأسعار الرائجة بذريعة شرائها أو تأمينها من جهات القطاع العام ما لم تكن الاحتياجات المطلوبة سيتم تأمينها من إحدى الجهات العامة المنتجة لها أو المحصور بها بيعها أو توزيعها أو تقديم خدماتها.

هذا وتكليف الجهاز المركزي للرقابة المالية بالتأكد من حسن تطبيق أحكام هذا التعميم واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين.

٢٦٠٠ طن خبز تنتج يومياً في الشركة العامة للمخابز

إبراهيم لـ«الوطن»: مخابز المنطقة الشرقية تعمل بالكامل

| علي محمود سليمان

صرح مدير الشركة العامة للمخابز الآلية جليل إبراهيم لـ«الوطن» بأن كافة مخابز المنطقة الشرقية في الحسكة والقامشلي تعمل بشكل طبيعي لتأمين الخبز للمواطنين، ما عدا مخبز مدينة المالكية، بسبب نزوح السكان من المدينة بسبب العدوان التركي على المنطقة الشرقية، وبالتالي توقف المخبز عن العمل ولكنه جاهز فنياً للعمل عند الحاجة إليه.

وبين أنه نتيجة العدوان التركي، سقط شهيدان من عمال مخبزي القامشلي والمالكية، حيث تعرض مخبز القامشلي لسقوط قذيفة، ولكنه ما يزال يعمل، مؤكداً أن جميع المخابز التابعة للشركة في مدن ومناطق المنطقة الشرقية لديها احتياطات كافية لتوفير الخبز لسكان تلك المدن أو النازحين القادمين من مدن أخرى، ولا يوجد أي نقص وهي قادرة على زيادة إنتاجها من الخبز إن كانت هناك حاجة لذلك، حيث يوجد مخبز آلي تابع للشركة في كل مدينة من مدن المنطقة الشرقية، مطمئناً الأهالي بأن لا مخاوف من أي نقص في الخبز.

وفي سياق متصل، أشار إبراهيم إلى دخول مخبز الحاضرية في ريف محافظة طرطوس في الخدمة، وقريباً سيدخل مخبز الشيخ بدر في نفس المحافظة، وهي مخابز جديدة ضمن الخطة التوسعية للشركة لتغطية جميع المناطق التي تحتاج إلى وجود مخبز آلي فيها، بالإضافة إلى الاستمرار في صيانة وإعادة تأهيل المخابز الآلية التابعة للشركة والتي تعرضت لعمليات التخريب والنهب من قبل التنظيمات الإرهابية في عدة محافظات.

ولفت إبراهيم إلى أن طلبات زيادة كميات الدقيق التمويني المخصصة للمخابز ترسل إلى مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات فهي المعنية بتحديد احتياجات المخابز، في حين دور الشركة هو تشغيل هذه المخابز لإنتاج الخبز، حيث تخبز المخابز يومياً ما بين ٢٠٠٠ و٢٢٠٠ طن يومياً من الدقيق التمويني، وهذه الكمية ينتج عنها قرابة ٢٦٠٠ طن خبز يومياً، موضحاً أن الإنتاج مستقر في الفترة الحالية مع استقرار الطلب على الخبز، والشركة لديها الإمكانات لزيادة الإنتاج في حال كان هناك زيادة في الطلب.

كما تعمل الشركة على تطوير العمل في المخابز وتحسين نوعية رغيف الخبز وتطوير خطوط الإنتاج، وقريباً سيدخل مخبز اليرموك في دمشق بالخدمة لإنتاج رغيف الخبز الصغير، وهو ضمن تجربة تصغير رغيف الخبز والتي لاقت إقبالاً ونجاحاً في مخبز برزة الآلي، فهو يشهد إقبالاً كبيراً من المواطنين.